

التقرير السنوي للمفتش العام



مشاورة غير رسمية
30 أبريل/نيسان 2019

برنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا

موجز تنفيذي

يقدم مكتب المفتش العام في برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) تقريره السنوي إلى المجلس التنفيذي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018.

ويقدم التقرير المنظور الرقابي بشأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في البرنامج، ونظرة عامة على أنشطة مكتب المفتش العام، بما يشمل مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالوثيقة "التقرير السنوي للمفتش العام" (WFP/EB.A/2019/6-C/1) ويلاحظ أنه بناء على عمل الرقابة القائمة على المخاطر المنفذ والمبلغ عنه في عام 2018، لم تُحدّد في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو المراقبة في البرنامج أوجه ضعف جوهرية من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة على تحقيق أهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية بصفة عامة. ويحث المجلس الإدارة على اغتنام فرص التحسين التي يبرزها التقرير.

بيان الضمان

- 1- نطاق العمل: تتكفل إدارة البرنامج بوضع عمليات فعالة للحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة والحفاظ عليها ضماناً لتحقيق أهداف البرنامج. ويقدم مكتب المفتش العام ضمانه ورأيه إلى كل من المدير التنفيذي ولجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي، بشأن كفاية هذه العمليات وفعاليتها.
- 2- ويستند هذا الرأي إلى أعمال الضمان التي أجراها مكتب المفتش العام (المراجعات الداخلية، واستعراضات المتابعة، والخدمات الاستشارية، والاستعراضات الاستباقية للنزاهة) في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018. وأجريت جميع أعمال الضمان وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات وميثاق مكتب المفتش العام.
- 3- واستعان مكتب المفتش العام أيضاً، حسب الاقتضاء، بمصادر أدلة أخرى لتكوين رأيه: الأعمال التي أجراها المراجع الخارجي ووحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة في عام 2018؛ وحالة تنفيذ تدابير المراجعة الداخلية المتفق عليها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018؛ والمسائل المنهجية التي لوحظت في التفتيشات والتحقيقات التي أنجزت في عام 2018. ويعتمد مكتب المفتش العام جزئياً على الإدارة لإبلاغه بجوانب الخلل الهامة المعروفة في نظم المراقبة الداخلية، وأنشطة التدليس، وأوجه الضعف المعروفة التي تسمح بارتكاب أنشطة تدليس أو وقوع خسائر كبيرة، أو التي يمكن أن تعرقل إلى حد كبير استخدام الموارد بكفاءة وفعالية. وتستند أعمال الضمان التي أجراها مكتب المفتش العام إلى المخاطر، وتوفر في رأينا أساساً معقولاً لدعم رأينا بشأن الضمان في حدود القيود المتأصلة في عملية الضمان.
- 4- خطة العمل القائمة على المخاطر: لا تشمل خطة العمل السنوية مهام لمراجعة كل أسلوب من أساليب العمل أو كل كيان أو وحدة تنظيمية في البرنامج. ولكننا اخترنا بدلاً من ذلك خدمات الضمان بالاستناد إلى تحليل تناول المخاطر الجوهرية التي تمس أهداف البرنامج. وعلاوة على ذلك، لم توضع خطة عملنا لتقديم رأي شامل بشأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في البرنامج العالمي الشامل أو في جميع عمليات البرنامج التي تدعم أهدافه الاستراتيجية والمالية والتشغيلية والامتثالية.
- 5- القيود المتأصلة: يمكن أن تقع أخطاء أو مخالفات ولا تكتشف بسبب القيود المتأصلة في أية عملية من عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو المراقبة. وكان يمكن اكتشاف مسائل أخرى ربما كانت ستؤثر على رأينا لو أجريت أعمال مراجعة إضافية.

* هذا مشروع قرار. وللإطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

وإن أية استقرارات لتقييم تلك العمليات على الفترات المقبلة هي رهن بأن تصبح تلك العمليات غير مناسبة بسبب التغييرات في الظروف، أو التجاوزات التي تسمح بها الإدارة أو التدهور في درجة الامتثال للسياسات والإجراءات.

الرأي

يؤكد رأي الضمان السنوي الشامل الصادر عن مكتب المفتش العام أنه بالاستناد إلى أنشطة الرقابة القائمة على المخاطر التي أجريت وتم الإبلاغ عنها في عام 2018، لم تُحدّد في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو المراقبة في البرنامج أية أوجه ضعف من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة على تحقيق أهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية بصفة عامة.

ومع ذلك، يحدد رأي الضمان من خلال مهام الضمان الفردية، ممارسات بحاجة للتحسين في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة. وتناقش تفاصيل المسائل الرئيسية المحددة خلال عام 2018 في الفقرات من 24 إلى 36. ولا ترقى الممارسات التي بحاجة للتحسين إلى مستوى الأهمية المؤسسية التي يمكن أن تؤثر بصورة خطيرة على تحقيق البرنامج لأهدافه العامة.

Kiko Harvey

المفتشة العامة

مارس/أذار 2019

نظرة عامة على مكتب المفتش العام

الولاية والعمليات

- 6- مكتب المفتش العام أنشأه المدير التنفيذي بموجب المادة 12-1 من النظام المالي وينظمه ميثاق جرى تحديثه في أبريل/نيسان 2019. ويشكل هذا الميثاق ملحقاً للنظام المالي ويوافق عليه المجلس التنفيذي ويعتمده المجلس التنفيذي. ويرد ميثاق مكتب المفتش العام في الملحق الثالث بهذا التقرير.
- 7- ويمثل مكتب المفتش العام في تنفيذه وظيفة المراجعة للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين، ويجري أعمال التحقيق وفقاً للمبادئ والخطوط التوجيهية الموحدة للتحقيقات التي أقرها مؤتمر المحققين الدوليين، ووفقاً أيضاً لسياسات التحقيق ومعايير وخطوطه التوجيهية المعمول بها في المكتب. ويضطلع المفتش العام بوظائف الرئيس التنفيذي لمراجعة الحسابات والمفتش العام.
- 8- ويقدم مكتب المفتش العام إلى المدير التنفيذي جميع تقارير المراجعات الداخلية، والاستعراضات الاستباقية للنزاهة، والتفتيشات، والتحقيقات. وتنص سياسة عامة للكشف عن المعلومات معتمدة من المجلس التنفيذي على الكشف عن تقارير المراجعات الداخلية والتفتيشات في موقع شبكي عام إلا في حالات استثنائية محدودة؛ وترد التقارير التي تم الكشف عنها في عام 2018 في الملحق الأول – ألف. ويقدم المفتش العام أيضاً تقارير فصلية وهذا التقرير السنوي إلى المدير التنفيذي ولجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي.
- 9- ويبيدي مكتب المفتش العام رأيه بالاستناد إلى أعمال الضمان التي إجراؤها، ويحدد ما إذا كانت عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في البرنامج تشوبها أوجه ضعف جوهرية يمكن أن تؤثر بصورة خطيرة على تحقيق أهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية بصفة عامة؛ غير أن رأي الضمان في مجمله يحدد من خلال مهام المراجعة الفردية ممارسات بحاجة للتحسين في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة. ولا ترقى الممارسات التي بحاجة للتحسين إلى مستوى الأهمية المؤسسية التي يمكن أن تؤثر بصورة خطيرة على تحقيق البرنامج أهدافه العامة.

بيان الاستقلال

- 10- يؤكد مكتب المفتش العام للمجلس التنفيذي استقلاله التنظيمي. ولم يحدث أي تدخل من الإدارة في تخطيط الأعمال أو الإبلاغ، ولم تؤثر قيود الموارد أو أية مسائل أخرى على استقلال أنشطة الرقابة ورأي الضمان.

الضمان في البرنامج

- 11- يجري مكتب المفتش العام، في سبيل تقديم ضمان بشأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في البرنامج، مراجعات تغطي خليطاً من وحدات العمل وأساليب العمل؛ وهي تشمل المكاتب القطرية، وشعب ووحدات المقر، والعمليات على نطاق البرنامج ككل. وترد في الفقرات من 17 إلى 42 تفاصيل أخرى عن أعمال المراجعة وخدمات الضمان الأخرى.
- 12- وترد في الفقرات من 43 إلى 68 تفاصيل أعمال التحقيق التي لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بوظيفة الضمان.

الأنشطة في عام 2018

- 13- يلخص الجدول 1 الخدمات المقدمة من مكتب المفتش العام في عام 2018 والسنوات السابقة. ويغطي نطاق هذه الخدمات جميع نظم البرنامج وأساليب عمله وعملياته وأنشطته. وتتضمن الجداول الواردة في الملحقين الأول والثاني قائمة بجميع التقارير الصادرة في عام 2018.

الجدول 1: أنشطة مكتب المفتش العام في الفترة 2015-2018						
السنة	المراجعات الداخلية		الاستعراضات الاستباقية للنزاهة	التحقيقات		التفتيشات
	تقارير المراجعة الصادرة	الخدمات الاستشارية(1)	التقارير المنجزة	القضايا المسجلة	القضايا المنجزة	التقارير الصادرة
2015	18	8	لا يوجد	69	73	2
2016	20	3	5	43	50	0
2017	18	5	4	55	40	0
2018	20	2	5	100	53	3

الموارد

14- ازدادت الميزانية المخصصة لمكتب المفتش العام في عام 2018 من 7.3 مليون دولار أمريكي في عام 2017 إلى 9.3 مليون دولار أمريكي في عام 2018. وفي عام 2018، بلغ مجموع النفقات الفعلية لمكتب المفتش العام 8.5 مليون دولار أمريكي، أي 91 في المائة من مخصصات الميزانية وذلك في معظمه بسبب الفارق الزمني بين تخصيص الموارد وإحاق الموارد بوظائفها. وفي عام 2018، بلغ مجموع تكاليف الموظفين 6.1 مليون دولار أمريكي، وبلغت تكاليف الخبرة الاستشارية 0.4 مليون دولار أمريكي، والعقود التجارية 0.8 مليون دولار أمريكي، والسفر 0.8 مليون دولار أمريكي، واستأثرت التكاليف الأخرى (رخص البرمجيات الحاسوبية، والتدريب، وما إلى ذلك) بالمبالغ المتبقية.

الجدول 2: ميزانية مكتب المفتش العام (بالآلاف الدولارات الأمريكية)		
2018	2017	
9 281	7 317	مخصصات الميزانية
8 469	7 238	النفقات الفعلية

15- وازداد عدد الموظفين في مكتب المفتش العام في عام 2018 إلى 40 موظفاً. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، كانت هناك خمس وظائف فنية شاغرة لا تزال إجراءات التعيين فيها جارية (وظيفة مدير مكتب التفتيش والتحقيق، ووظيفة مسؤول تحقيقات، ووظيفة مراجع داخلي، ووظيفتا مساعدي دعم أعمال).

16- وكان الفريق المؤلف من 35 موظفاً فنياً حتى نهاية عام 2018 متوازناً من حيث عدد الموظفين والموظفات (48 في المائة موظفة) ومتنوعاً (19 جنسية مختلفة). ويحمل جميع الموظفين الفنيين في هذه الوظائف شهادات في المراجعة الداخلية/التحقيق، مثل شهادة مراجع داخلي معتمد، أو محاسب عام معتمد، أو محاسب قانوني، وشهادات محددة أخرى (مدقق تدليس معتمد، ومدقق نظم معلومات معتمد، وإدارة سلسلة الإنتاج والإمداد، والتقييم الذاتي للمراقبة، وضمان إدارة المخاطر). وتشمل عموماً المتطلبات الوظيفية للمراجعين في مكتب المراجعة الداخلية خبرة سابقة في شركة مراجعة دولية بالإضافة في كثير من الأحيان إلى خبرة في العمل مع وكالة من وكالات الأمم المتحدة أو منظمة إنسانية. وتشمل المتطلبات الوظيفية للمحقق في مكتب التفتيش والتحقيق خبرة في إنفاذ القانون أو التحقيق أو الشؤون القانونية، إلى جانب بعض المحققين ممن لديهم أيضاً شهادات أو خبرة في المحاسبة أو المراجعة.

(1) بالإضافة إلى الأنشطة المذكورة هنا، قدم مكتب المراجعة الداخلية خدمات المشورة والدعم إلى لجنة السلع والنقل والتأمين؛ وقدم الدعم المطلوب للإدارة؛ ونسق وشارك بصفة مراقب في عدة لجان في المقر؛ وعمل مع كيانات خارجية نيابة عن البرنامج. وتشمل أنشطة المشورة الأخرى إبداء المشورة إلى إدارة البرنامج بشأن مبدأ المراجعة الواحدة، والأحكام المتعلقة بالمراجعة المخصصة والكشف الثنائي عن المعلومات.

الجدول 3: عدد موظفي مكتب المفتش العام للفترة 2017-2018		
2018	2017	
35	29	الموظفون الفنيون
5	5	موظفون الخدمات العامة
40	34	المجموع

نظرة عامة على أنشطة مكتب المراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية

- 17- يقدم مكتب المراجعة الداخلية خدمات الضمان والمشورة المستقلة والموضوعية إلى البرنامج، والهدف من هذه الخدمات هو تحسين عمليات البرنامج والمساعدة على تحقيق أهدافه من خلال التقييم المنهجي لعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة واقتراح التحسينات المطلوبة عند الاقتضاء. وفي إطار العملية التي يجريها مكتب المفتش العام لتقديم ضمان إلى المدير التنفيذي وأصحاب المصلحة، تكفل مكتب المراجعة الداخلية بفحص وتقييم مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة بصفة عامة وأداء وحدات البرنامج في أداء المسؤوليات المسندة إليها لتحقيق أهداف البرنامج وغاياته.
- 18- وفي عام 2018، أجرى مكتب المراجعة الداخلية تقييمين ذاتيين داخليين مصحوبين بتحقيق خارجي وانصب التركيز فيها على تقييم أداء الشعبة. وحدد التقييم الذاتي الأول امتثال مكتب المراجعة الداخلية للمعايير المهنية وخلص إلى تحقيقه الامتثال الكامل، وتناول التقييم الذاتي الآخر مدى نضج وظيفة مكتب المراجعة الداخلية وأكد بلوغه مرحلة متقدمة. وسيبين هذان الاستعراضان تطوير مكتب المراجعة الداخلية على الأجلين القصير والمتوسط، وأكد أيضاً أن استراتيجية المراجعة الداخلية التي وضعت في عام 2015 لا تزال ملائمة. وسيسعى مكتب المراجعة الداخلية في عام 2019 فصاعداً إلى تعزيز قيمته المضافة إلى أصحاب المصلحة من خلال تحليلات أخرى واتصالات استباقية لتعميم ملاحظاته واستنتاجاته على الإدارة والموظفين.
- 19- وفي عام 2018، نقلت المسؤولية عن إجراء الاستعراضات الاستباقية للنزاهة تدريجياً إلى مكتب المراجعة الداخلية اعترافاً بدور هذه الاستعراضات الاستباقية التي تركز على التدليس كوسيلة منظمة لفحص العمليات أو المعاملات أو الإجراءات أو الأنشطة. وتهدف الاستعراضات الاستباقية للنزاهة إلى تحديد مدى التعرض لمخاطر التدليس واختبار ضوابط مكافحة الفساد الوقائية والكاشفة لضمان استخدام أموال البرنامج وأصوله في الأغراض المقصودة. وانطلاقاً من القدرة التحليلية لمكتب المراجعة الداخلية، تشكل الاستعراضات الاستباقية للنزاهة عذراً من عناصر الضمان المقدم من مكتب المراجعة الداخلية إلى الإدارة بشأن منع التدليس ومراقبته، وتكميل أعمال التحقيق التي يجريها مكتب التفتيش والتحقيق لمعالجة الأسباب الجذرية للتدليس والفساد.

خطة العمل القائمة على المخاطر

- 20- يجري مكتب المراجعة الداخلية أنشطة الضمان وفقاً لخطة ضمان سنوية مستندة إلى تقييم المخاطر يوافق عليها المدير التنفيذي بعد التشاور مع الإدارة العليا، وتستعرضها لجنة مراجعة الحسابات. وحسب ما تقتضيه المعايير، يحدد تقييم موثوق لنطاق مخاطر البرنامج أولويات نشاط المراجعة الداخلية بما يتفق مع أهدافه. ويتعلق التقييم بالعمليات الرئيسية والمخاطر الحاسمة في البرنامج من خلال تقييم الاحتمالات والأثر بالنسبة للمخاطر/الكيانات الخاضعة للمراجعة، واختيار المواقع/النظم/العمليات التي سترجع في عام 2018. ويرسم التقييم أيضاً خريطة تبين سائر أنشطة خط الدفاع الثالث لضمان التنسيق والتكامل بدون تداخل.

21- وحدد مكتب المراجعة الداخلية نطاقا للمراجعة يشمل 171 كيانا وعملية تنظيمية. ويتاح أيضا مجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات ومخاطرها الذي حدد فيه 87 كيانا وعملية وتطبيقا ويتم تحديثه سنويا. وقيمت جميع الكيانات الخاضعة للمراجعة في البرنامج وفقا لأثر العواقب على عمليات البرنامج واحتمال التعرض للمخاطر. وصنفت تلك الكيانات وفقا لمقياس من ثلاث نقاط - مرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة. وصنفت عوامل المخاطرة سواء كمؤشرات لأثر المخاطر في حال تحققها أو كاحتمالات لوقوع مخاطر. وتم التماس آراء من أصحاب المصلحة الرئيسيين (المديرون الإقليميون، ومديرو الشعب، وأعضاء فريق الإدارة التنفيذية) بشأن المخاطر الاستراتيجية والتغييرات التنظيمية، وأجريت تعديلات بناء عليها. وشملت العوامل أيضا مدى التعرض لمخاطر التدليس والفساد لتوجيه اختيار الاستعراضات الاستباقية للنزاهة.

22- وصمم مكتب المراجعة الداخلية خطته السنوية بشأن الضمان بحيث تركز على أبرز المخاطر من حيث انطباقها على نطاق مخاطر المراجعة. ولا تهدف خطة عمل مكتب المفتش العام إلى تقديم رأي شامل بشأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في البرنامج العالمي الشامل أو جميع عمليات البرنامج التي تدعم أهدافه الاستراتيجية والمالية والتشغيلية والامتثالية. وشملت خطة العمل لعام 2018 تغطية متوازنة للكيانات الميدانية وعمليات المقر. وفي ظل ازدياد الموارد المخصصة لمكتب المفتش العام في 2018، نقحت خطة العمل لتوسيع النطاق وإضافة مهام ميدانية واستعراضات استباقية للنزاهة تركز على التدليس. وبلغ مجموع عدد المهام التي أنجزت 28 مهمة. وتمثل العمليات التي تدخل ضمن نطاق خطة عمل الضمان 51 في المائة من نفقات البرنامج في عام 2018.

23- وأجريت 20 مراجعة في عام 2018، منها 11 مراجعة لعمليات ميدانية، و6 مراجعات لمواضيع وعمليات محددة (شملت استعراضا للمتابعة)، و3 عمليات مراجعة لتكنولوجيا المعلومات. وتم الحصول على ضمانات أخرى من خلال نشاطين ومهمتين للاستشارة (بشأن سلسلة الكتلة في التحويلات القائمة على النقد، والمخاطر والرقابة في المنظمات غير الحكومية)، فضلا عن 3 استعراضات استباقية للنزاهة⁽²⁾ بشأن استحقاقات الموظفين، وإدارة معلومات البائعين، وتوزيع الأغذية في جنوب السودان.

المسائل الرئيسية المحددة في عام 2018

24- في عام 2018، وسع مكتب المراجعة الداخلية نطاق تغطيته الميدانية بخليط من عمليات الطوارئ (جمهورية أفريقيا الوسطى، وليبيا، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية) والمكاتب الأصغر الأكثر تركيزا على التنمية (بوروندي، وكولومبيا، وليسوتو، وليبيريا، ومدغشقر، والفلبين، وتونس). وأتاح ذلك لمكتب المفتش العام تحديد التحديات الخاصة بكل سياق وكل بيئة، وكذلك القضايا الشاملة المشتركة بين عمليات البرنامج التي جرى استعراضها. وشملت خطة العمل أيضا مجموعة مختارة من الأنشطة الأساسية للبرنامج (شراء الأغذية، والنقل البري، والرصد)، والوظائف الإدارية، مثل إدارة السفر وإدارة الأصول.

25- وواصل مكتب المراجعة الداخلية استعراض كيفية دمج النظم المؤسسية والتكنولوجيا بوجه عام وسبل دعم عمليات البرنامج، حيث أجريت مراجعة لنظام كوميت⁽³⁾ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المكاتب القطرية، وإدارة ثغرات تكنولوجيا المعلومات.

26- وركزت استعراضات النزاهة الاستباقية على استخدام النظم في الضوابط المتعلقة بمنع التدليس وكشفه في إدارة المعلومات المتعلقة بالبائعين واستحقاقات الموظفين. وروجعت عمليات توزيع الأغذية في جنوب السودان وخضعت أيضا لتفتيش في جيبوتي وأوغندا.

27- ويتضمن الملحق الأول تفاصيل عن مهام الضمان التي أجريت والتقارير التي صدرت في عام 2018.

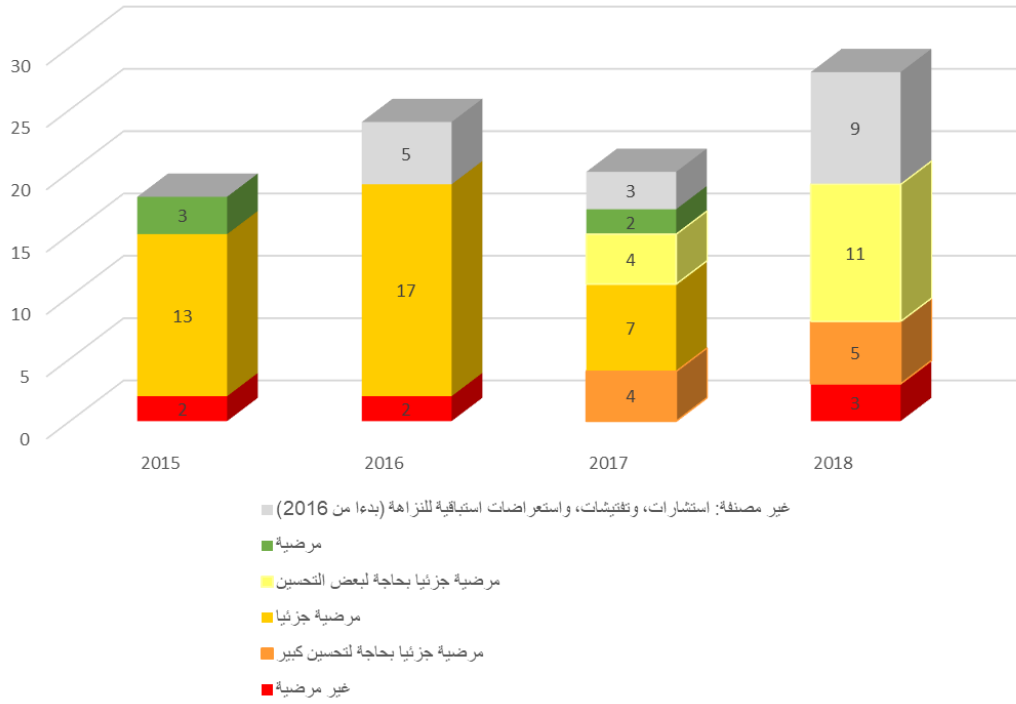
28- وتُصنَّف كل مراجعة وفقا لتصنيفات منسقة لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها. ويبين الشكلان 1 و2 تصنيفات تقارير المراجعة الصادرة في عام 2018 وعدد تلك التقارير وتوزيعها مقارنة بالسنوات السابقة.

⁽²⁾ تم الانتهاء من إعداد اثنين من تقارير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة المتبقية من عام 2017 بشأن العمليتين المنفذتين في هايتي وتشاد كان قد تأخرتا بسبب الوظائف الشاغرة.

⁽³⁾ نظام كوميت (أداة المكاتب القطرية للإدارة الفعالة) هو قاعدة بيانات البرنامج الشبكية الشاملة من أجل تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها وتحسين الأداء التنظيمي.

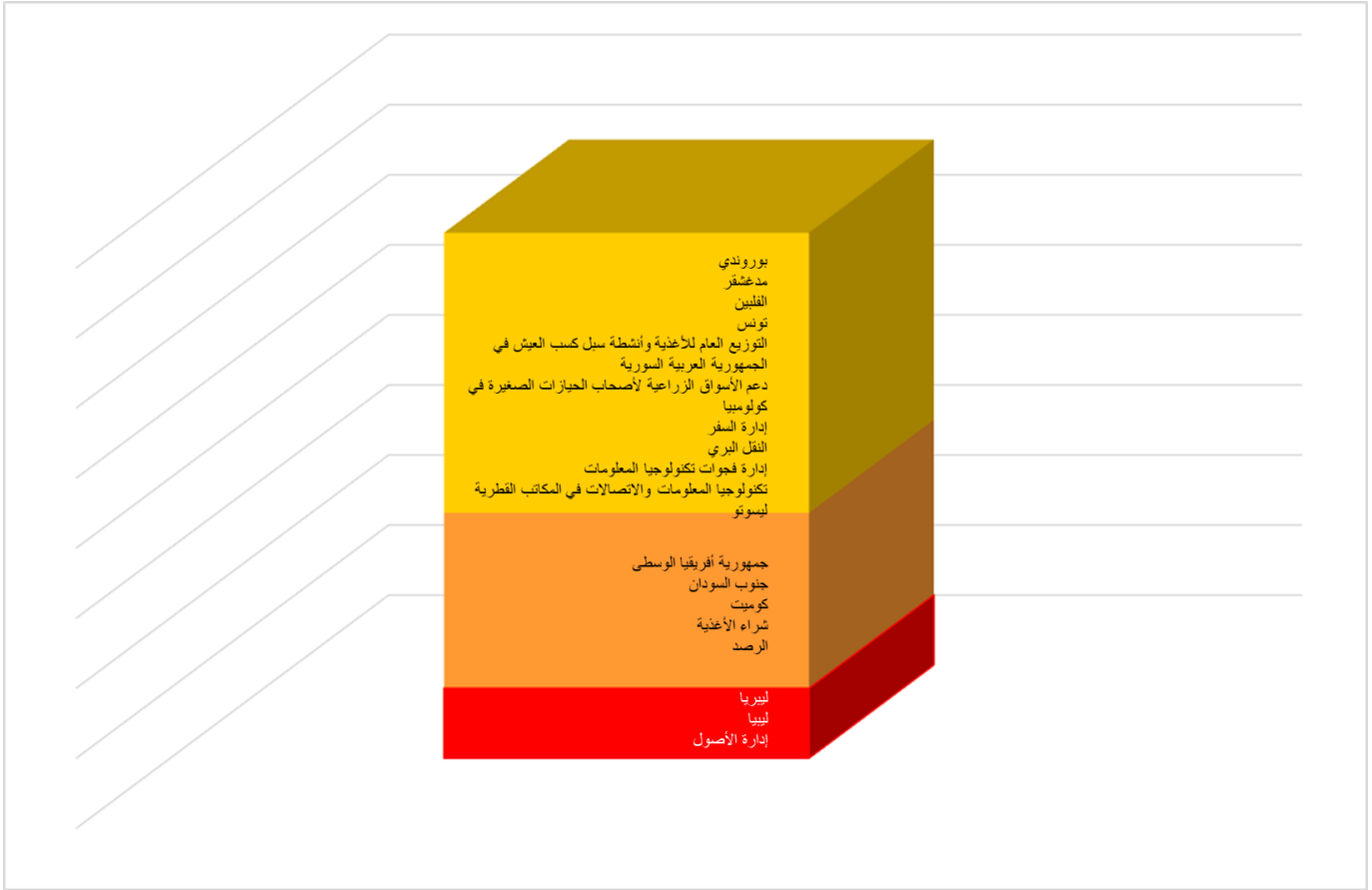
29- ويركز مكتب المفتش العام في تحديد مجالات المراجعة بالاستناد إلى المخاطر على المخاطر والعمليات الحاسمة التي تحقق فيها ضماناته وتحديده للإجراءات التصحيحية والتخفيفية أكبر قيمة مضافة وأقصى أثر. وتختار المهام بالاستناد إلى تحليل للمخاطر الجوهرية التي تمس أهداف البرنامج، ويعبر توزيع التصنيفات عن نهج مكتب المراجعة الداخلية في اختيار مجالات المراجعة الأكثر عرضة للمخاطر وليس على أساس الأداء العام للبرنامج.

الشكل 1: توزيع تقارير الرقابة وتصنيفاتها منذ عام 2015 حتى عام 2018



ملحوظة: بدأ استخدام نظام التصنيف ذي المستويات الأربعة في نوفمبر/تشرين الثاني 2017. وطبق هذا التصنيف ذي المستويات الأربعة على 8 تقارير من بين 15 من التقارير المرضبة جزئيا في عام 2017 (منها 4 تقارير بحاجة لبعض التحسين و4 تقارير بحاجة لتحسين كبير). وفي عام 2018، وبعد تطبيق نظام التصنيف ذي المستويات الأربعة تطبيقا كاملا، صُنِّفت 16 مراجعة بأنها مرضبة جزئيا، منها 11 مراجعة بحاجة لبعض التحسين، و5 مراجعات بحاجة لتحسين كبير.

الشكل 2: التوزيع المفصل لتصنيفات تقارير المراجعة في عام 2018



30- ويقدم هذا القسم نظرة عامة على المسائل الرئيسية المنبثقة عن مهام الضمان التي نفذت في عام 2018. وينصب التركيز على تحديد مجالات المخاطر الرئيسية وكذلك اتجاهاتها عند الاقتضاء، مع بيان أعمال الضمان الأخرى المقرر إجراؤها في عام 2019. ويمثل الملخص الوارد أدناه أهم ما لوحظ من مسائل.

31- ويطبق البرنامج عموماً سياسات وإجراءات كافية وإن كانت بحاجة لبعض التحسين، وتعلقت تصنيفات المراجعة الداخلية غير المرضية بالعمليات أو أساليب الأعمال الصغيرة التي تمثل جزءاً صغيراً نسبياً من نطاق عمل المراجعة في البرنامج.

32- وحدد مكتب المراجعة الداخلية التحدي الرئيسي وراء تصنيفات المراجعة في البرنامج في عام 2018، وهو عدم وضوح الاتجاه وعدم تحديد أولويات جهود توجيه تنفيذ الضوابط (التي بحاجة لتحسين كبير أو بعض التحسين) للأسباب المبينة أدناه:

◀ لا توجه القدرات والموارد، في بعض الأوقات، على الوجه الملائم نحو التنفيذ الفعال للضوابط والإجراءات المحددة في مجموعة سياسات البرنامج وتوجيهاته وأدلتها. وكانت هناك ثغرات كبيرة في أعداد الموظفين وقدرات البلدان التي تواجه نقصاً في التمويل، وعدم إمكانية الوصول إلى مواقع توزيع الأغذية أو شعور وظائف الإدارة وتنقل الموظفين، مما أثر على نجاح تقديم المساعدات الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا. ولم تتمكن الإدارة في كثير من الأحيان من السيطرة على مشكلات من قبيل سهولة الوصول إلى مواقع تسليم الأغذية، ولكن هذه المشكلات أثرت تأثيراً شديداً على قدرة البرنامج على ضمان تسليم المساعدة الإنسانية حسب ما كان مقرراً. وحددت المراجعات في بوروندي، ومدغشقر، وليبيريا تعقيدات في حافظة برامج البرنامج وصعوبة تدبير موارد كافية لكل نشاط في المكاتب القطرية. ولا تزال معظم العمليات تفتقر إلى مواءمة هيكلها وقوة عملها مع الخطط الاستراتيجية القطرية. وسيواصل

مكتب المراجعة الداخلية تركيزه على العمليات الميدانية في عام 2019 عن طريق إجراء 11 مراجعة للمكاتب القطرية بالإضافة إلى مراجعة لعملية الطوارئ من المستوى الثالث في منطقة الساحل.

لم يكن التوجيه كافياً، في بعض الحالات، ولم يكرس البرنامج جهوداً وموارد كافية للتركيز على الضوابط الأساسية ودعم تعزيزها وتطويرها. وتشير نتائج المراجعات التي ركزت على عمليات شراء الأغذية ورصدها وإدارة أصولها، ومراجعة متابعة تعزيز القدرات القطرية، إلى عدم التركيز وعدم إيلاء أية أولوية للوظائف الرئيسية التي تقدم دعماً هاماً للعمليات الميدانية. ولا تزال عمليات البرنامج ونظمه تتسم إلى بشكل كبير بطابعها القائم على التشغيل اليدوي والمعاملات، مما يفضي إلى قصور يؤدي إلى تشتيت الجهود وصرفها عن الأنشطة التي يمكن أن تساهم بفعالية أكبر في ضمان نزاهة العمليات في الميدان. وسيجري مكتب المراجعة الداخلية استعراضاً استشارياً لتخصيص الموارد المؤسسية في عام 2019 كما سيجري مراجعة لحوكمة نظم تكنولوجيا المعلومات المؤسسية.

لا تزال إدارة المخاطر في طور النمو في البرنامج، وبالتالي فهي غير قادرة على توجيه الضوابط والنظم ومواءمتها مع مستوى المخاطر والأولويات. وتشير مراجعات المكاتب القطرية والأعمال الاستشارية المقدمة من مكتب المراجعة الداخلية إلى أنه تم وضع معظم سجلات المخاطر ولكنها غير مستخدمة بعد لإعطاء الأولوية لأنشطة التخفيف من المخاطر والدفع نحو المساءلة. وتفقر المساءلة، سواء في الميدان أو في المكاتب الإقليمية أو المقر، إلى بعض الوضوح والتنسيق في المجالات موضوع الاستعراض. ولا تزال تقييمات مخاطر التدليس تشكل أداة يستعين بها مكتب المراجعة الداخلية لتيسير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة ولكنها لا تستخدم لتعزيز ضوابط مكافحة الفساد الوقائية والكاشفة في الميدان. وسيواصل مكتب المراجعة الداخلية تقييم مخاطر التدليس وضوابط مكافحة الفساد في استعراضات النزاهة الاستباقية المقرر إجراؤها في عام 2019 للتغذية الراجعة، وإدارة السلع، وكشوف المرتبات في المكاتب القطرية.

لا تستخدم النظم والتكنولوجيا بالقدر الكافي كفرصة لترشيد الضوابط وتبسيطها وتشغيلها آلياً، بما يشمل رصد الأداء، ومنع التدليس وكشفه. وتبين لنا أن هذا العامل مطبق في مراجعات إدارة السفر، وإدارة الأصول، والرصد، واستحقاقات الموظفين، وإدارة معلومات البائعين. وفي حين أن الجهود جارية على قدم وساق لتحسين جودة البيانات في البرنامج، أدى عدم تحقيق تكامل النظم والمسائل المتعلقة بنزاهة البيانات في المجالات التي جرى استعراضها إلى الحيلولة دون كفاية الضوابط وتحقيق الكفاءات في بعض الحالات. وسيساعد مكتب المراجعة الداخلية الإدارة على تحديد الأسباب الجذرية لتلك الحالات عن طريق تقييم تحديد مجالات البيانات وحمايتها بصفة استشارية في عام 2019.

ضعف ممارسات الرصد وعدم كفاية مراعاة نتائج الحصائل تمخض عن نوع من الارتجال في تحديد الأهداف ونظام معلومات الأداء. وأدى ذلك إلى عرقلة تحديد المسائل والتخفيف من حدتها في الوقت المناسب، وتعلم الدروس المستفادة، وتحديد المساءلة. ولا يتيح ذلك أيضاً سوى قدر محدود من الرقابة على المستوى المؤسسي وفي الأقاليم عند خط الدفاع الثاني بصفة عامة.

33- وكانت الإدارة قد أشارت إلى أن إدارة الشركاء المتعاونين تشكل خطراً كبيراً وهذا هو ما أكدته مكتب المفتش العام. غير أن البرنامج لم يكرس موارد مؤسسية كافية لتوجيه الجهود وإعطاء الأولوية لها من أجل معالجة تلك المخاطر. ولا يكفي التعاقد مع الشركاء المتعاونين وبذل العناية الواجبة حيالهم، وتوجيههم، ورصدهم وإدارة أدائهم، لضمان النزاهة الكاملة في تقديم المساعدة إلى المستفيدين النهائيين في معظم العمليات التي جرى استعراضها. وتشير حالات التحقيق المرتبطة بعمليات التدليس المتصلة بالأغذية أو الأموال النقدية الموزعة من جانب الشركاء المتعاونين والشركاء من الباطن إلى عدم كفاية القدرات الداخلية لمنع التدليس وكشفه. وعلى الرغم من أن بعض الشركاء المتعاونين مع البرنامج نفذوا عمليات قوية للمراقبة والرصد، هناك مؤشرات تدل على أن الرصد والرقابة غير منتشرين بالقدر الكافي داخل البرنامج لتحديد القضايا ومعالجتها معالجة سليمة في الوقت المناسب. وأكدت الأعمال الاستشارية التي أجراها مكتب المراجعة الداخلية في عام 2018 أن المسائل التي أثرت في

تقرير مراجعة بشأن إدارة المنظمات غير الحكومية في عام 2016 لا تزال قائمة ولم يتم التخفيف من حدتها. وفي ضوء المشورة التي قدمت مجددا في عام 2018، جرى تفعيل 11 إجراء معلقا واستبدلت تلك الإجراءات بتوصيات جديدة تعبر عن بيئة العمل الراهنة. ويتضح ذلك في تحليل تنفيذ إجراءات المراجعة المتفق عليها أدناه. ومن المقرر إجراء مراجعة في عام 2020 لإعادة النظر في مدى التعرض للمخاطر المتصلة بالشركاء المتعاونين ورقابة البرنامج عليهم. وفي عام 2019، سيواصل مكتب المراجعة الداخلية إجراء تقييمات للعناية الواجبة المبذولة من المقرر حيال المنظمات غير الحكومية الدولية الشريكة للبرنامج وسينظر في تقديم الدعم للإدارة من خلال القيام على سبيل التجربة في مراجعة لمنظمة غير حكومية وفقا للحقوق التعاقدية.

34- ويجب تحسين إدارة المستفيدين لضمان نزاهة العملية حسب ما حدده مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق في عدة عمليات ميدانية. وتعكف الإدارة على التعجيل بتنفيذ نظام البرنامج لإدارة المستفيدين والتحويلات (سكوب)، والقياسات البيومترية كحل رقمي لزيادة قوة إدارة المستفيدين. ويتطلب ذلك أيضا من البرنامج تعزيز آليات أخرى، مثل تبادل البيانات، والاستهداف، والرصد، وآليات الشكاوى والتعليقات. وينبغي تشديد الضوابط بدءا بعمليات الاستهداف ومرورا بالتسجيل ووصولاً إلى التحقق والتوزيع، من أجل ضمان نزاهة تقديم مساعدات البرنامج إلى الفئات الأشد ضعفا. من ذلك، على سبيل المثال، أنه على الرغم من التحسينات الملحوظة في إدارة المستفيدين والتحقق من خلال التسجيل البيومتري في الحالات التي استخدم فيها، لا تزال هناك تحديات في ضمان الموارد المطلوبة لتنفيذ هذه التكنولوجيا في النظام برمته – بما يشمل مقاومة المستفيدين وبعض الأطراف الخارجية استخدام التسجيل البيومتري. وعلى الرغم من وجود علامات تدل على تحسن في هذا المجال، نشجع الإدارة على مواصلة المضي بقوة في استراتيجية رقمنة إدارة المستفيدين نظرا للتحسينات الكبيرة التي يحققها التسجيل البيومتري وعمليات التحقق في احتمالات تقديم الأغذية والأموال النقدية إلى المستفيدين المناسبين بالكميات المناسبة. وفي عام 2019، يزمع مكتب المراجعة الداخلية تقييم استهداف المستفيدين، وآليات الشكاوى والتعليقات، وعمليات التغذية المدرسية.

35- وطرح مكتب المراجعة الداخلية مسائل مثيرة للقلق بشأن كفاءة سلسلة الإمداد، وقدم توصيات متصلة بطرائق النقل البري، وإدارة الأساطيل، وتخطيط الشراء؛ وكذلك الاستعداد المسبق والإنزال الجوي في عملية جنوب السودان. وتبين أن بعض الضوابط الرئيسية غير كافية في مجال إدارة البائعين، والعناية الواجبة، وتقييم الناقلين، ورصد ضوابط جودة الأغذية وسلامتها؛ أو تبين عدم تطبيقها على تناوب الموظفين في وظائف الشراء واللوجستيات. ومن المقرر إجراء مراجعة لآليات ضمان جودة الأغذية وسلامتها وإدارة الممرات (إثيوبيا – جيبوتي) في عام 2019.

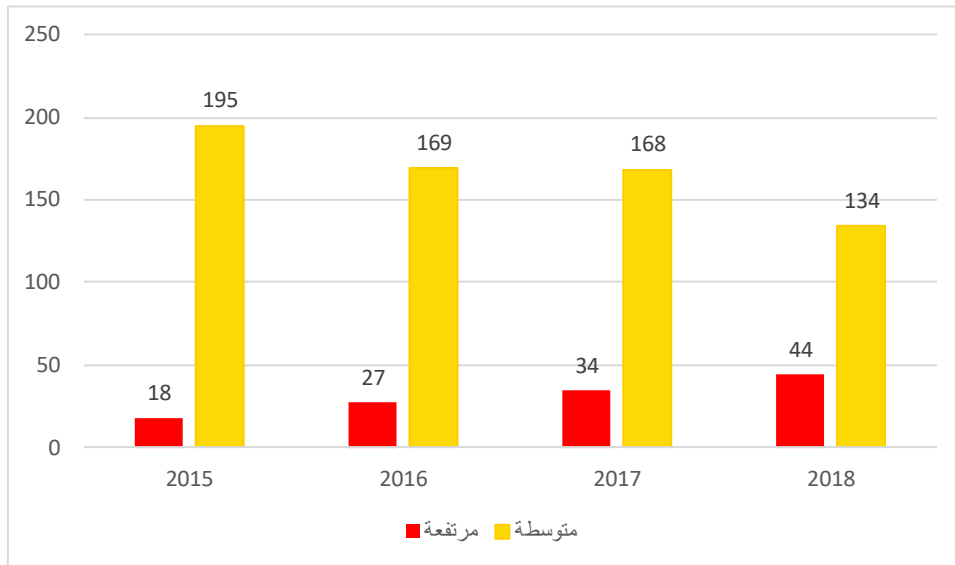
36- وتطورت الضوابط المرتبطة بالتحويلات القائمة على النقد، غير أن وتيرة التكيف مع الدروس المستفادة والمخاطر المحددة، بما في ذلك من خلال المراجعات، مضت بوتيرة بطيئة نسبيا. ونتوقع في هذه المرحلة وضع ضوابط وأدوات أكثر استقرارا وثباتا نظرا للحجم الحالي لعمليات تسليم التحويلات القائمة على النقد التي بلغت 1.8 مليار دولار أمريكي في عام 2018. وسيجري مكتب المراجعة الداخلية في عام 2019 مراجعة للتحويلات المقدمة باستخدام الهواتف المحمولة في غرب ووسط أفريقيا.

إجراءات المراجعة المتفق عليها

37- توصي المراجعات الداخلية باتخاذ إجراءات للتغلب على أوجه الضعف التي اكتشفت في عمليات الكيانات التي خضعت للمراجعة. وتناقش هذه الإجراءات مع الإدارة ويتم الاتفاق عليها معها، وتوجه إلى مدير الكيان أو المدير المؤسسي. وترد في الجدول 4 أعداد الإجراءات المتفق عليها وتصنيفاتها المنبثقة عن تقارير المراجعة الداخلية التي صدرت في عام 2018.

الجدول 4: الحالة المقارنة لإجراءات المراجعة المتفق عليها						
المجموع 2018	المجموع 2017	مخاطر متوسطة 2018	مخاطر متوسطة 2017	مخاطر مرتفعة 2018	مخاطر مرتفعة 2017	
202	196	168	169	34	27	مفتوحة في بداية السنة
147	184	115	154	32	30	صادرة أثناء السنة
349	380	283	323	66	57	المجموع
171	177	149	155	22	22	مقفلت أثناء السنة
178	202	134	168	44	34	غير منفذة في نهاية السنة
80	15	64	12	16	3	متأخرة (تجاوزت تاريخ التنفيذ المتفق عليه)
23	-					توصيات الاستعراضات الاستباقية للنزاهة غير المنفذة
<p>مخاطر مرتفعة: القضايا او المجالات الناشئة المرتبطة بمسائل هامة ذات أهمية جوهرية لنظام المراقبة الداخلية. ويمكن أن تتسبب المسائل الملاحظة في عدم تحقيق هدف نتيجة مؤسسية أو يمكن أن تؤدي إلى التعرض لمخاطر غير مخففة يمكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا على تحقيق أهداف المؤسسة.</p> <p>مخاطر متوسطة: القضايا المتصلة بالمسائل التي تؤثر تأثيرا ملموسا على الضوابط ولكنها قد لا تتطلب تدخلا عاجلا. ويمكن للمسائل الملاحظة أن تحول دون تحقيق هدف الكيان الخاضع للمراجعة، أو يمكن أن تؤدي إلى التعرض لمخاطر غير مخففة يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف ذلك الكيان.</p>						التعريف

الشكل 3: الإجراءات غير المنفذة المتفق عليها في نهاية السنة، 2015-2018



38- وسجل في عام 2018 انخفاض بنسبة 11 في المائة في عدد الإجراءات المتفق عليها غير المنفذة. ويرجع ذلك إلى انخفاض عدد ملاحظات المخاطر المتوسطة وازدياد ملاحظات المخاطر المرتفعة بوتيرة أقل. وفي عام 2018، نفذ 171 إجراءً وأقفلت تلك الإجراءات (22 خطراً مرتفعاً و149 خطراً متوسطاً) وأضيف 147 إجراءً (32 خطراً مرتفعاً و115 خطراً متوسطاً). وفي عام 2018، تم تفعيل 11 إجراء معلقاً من مراجعة داخلية أجريت في عام 2016 للشراكات مع المنظمات غير الحكومية واستبدلت تلك الإجراءات بتوصيات جديدة أسفرت عنها الأعمال الاستشارية التي تناولت إدارة المنظمات غير الحكومية للتعبير عن بيئة العمل الجديدة. وأقفلت أربع قضايا غير منفذة منذ فترة طويلة بعد قبول الإدارة المخاطر غير المخففة. وعلى الرغم من تلك الجهود، فإن عدد الإجراءات المقفلة خلال السنة أقل مما كان عليه في عام 2017.

- 39- وسجلت زيادة ملحوظة في عدد التوصيات غير المنفذة التي تجاوزت تاريخ التنفيذ الذي حددته الإدارة وذلك في جانب منه بسبب تغير منهجية مكتب المراجعة الداخلية في تتبع تأخر مواعيد تنفيذ التوصيات. واعتباراً من عام 2018، يقرر مكتب المراجعة الداخلية أن الإجراءات باتت متأخرة التنفيذ عندما لا تحقق في غضون المدة الزمنية التي تحددها الإدارة في تقرير المراجعة.⁽⁴⁾ ويعبر هذا التغيير في المنهجية بدقة وإنصاف عن تقادم الإجراءات غير المنفذة ويوضح أيضاً الزيادة الحادة في الإجراءات التي تأخر تنفيذها في عام 2018.
- 40- وبمضي تطبيق البرنامج لتدابير التخفيف من المخاطر المحددة من خلال المراجعات، في جوهره، بوتيرة أبطأ من المتوقع. ووقعت حالات تأخير في تنفيذ وتخفيف مخاطر 80 إجراء. وبلاستناد إلى تحليل الإجراءات المتأخرة، تتوقع الإدارة عموماً تنفيذ إجراءات التخفيف من المخاطر في غضون ما يتراوح بين 214 و246 يوماً في حالة إجراءات التخفيف من المخاطر المرتفعة والمتوسطة على التوالي. غير أن الإجراءات المتأخرة للتخفيف من المخاطر المرتفعة والمتوسطة حتى نهاية عام 2018 كانت قد تقادمت بمتوسط 540 يوماً، وهو ما يسلب الضوء على الإطار الزمني الذي يحتاج إليه البرنامج للتغيير، خاصة في المقر. ويواصل مكتب المراجعة الداخلية تحديد القضايا المتصلة بالإجراءات غير المنفذة منذ فترة طويلة فيما يتصل بتعزيز القدرات القطرية أو إدارة المنظمات غير الحكومية.
- 41- وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، ظلت أربعة إجراءات ذات أولوية عالية مفتوحة من تقارير مراجعة صدرت في عام 2016 أو قبله وكانت موجهة إلى شعبة السياسات والبرامج وشعبة إدارة ورصد الأداء، وارتبطت بعملية مراجعة أنشطة تعزيز القدرات القطرية، وشعبة الموارد البشرية (مراجعة الموارد البشرية في المكاتب القطرية). وتتعلق الإجراءات الأخرى المتأخرة ذات الأولوية العالية بمراجعات إدارة المستفيدين، والإبلاغ الاستراتيجي وصنع القرار، ومؤشرات الأداء الرئيسية المختارة، ومراقبة الدخول إلى شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (وينجز)، والمساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول، وإدارة المخاطر المؤسسية، و خارطة الطريق المتكاملة، وعمليات موزامبيق ونيجيريا واليمن.
- 42- وسيواصل مكتب المراجعة الداخلية العمل في شراكة مع الإدارة ووحدات الأعمال في البرنامج لمتابعة الإجراءات المتفق عليها من أجل ضمان التخفيف من المسائل المحددة على النحو الملانم وفي الوقت المناسب.

نظرة عامة على أنشطة مكتب التفتيش والتحقيق

خدمات التحقيق

- 43- يتولى مكتب التفتيش والتحقيق مسؤولية التحقيق في ادعاءات سوء السلوك، بما يشمل ادعاءات ارتكاب تدليس وفساد ضد البرنامج وبرامجه. وتشمل التحقيقات أيضاً البلاغات المقدمة بوقوع حالات خرق للنظامين الإداري والأساسي للموظفين، والسياسات والإجراءات والمسائل الإدارية الأخرى. ويغطي نطاق التحقيقات التي يجريها مكتب التفتيش والتحقيق جميع أنواع سوء السلوك المرتكب من الموظفين، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر، التدليس، والفساد، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتمييز، والمضايقات، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة.
- 44- ويجري مكتب التفتيش والتحقيق أيضاً تحقيقات مع الأطراف الخارجية، بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، البائعين والشركاء المتعاونين والمتعاقدين، لا سيما التحقيق في الادعاءات المتعلقة بوقوع تدليس وفساد، ويمكن أن تشمل التحقيقات أيضاً ادعاءات ووقوع حالات استغلال وانتهاك جنسيين يتورط فيها موظفو الشركاء المتعاونين ضد المستفيدين من البرنامج. ويتم الإبلاغ أيضاً عن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى الأمين العام للأمم المتحدة حسب ما هو مطلوب من جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وينشر الأمين العام للأمم المتحدة هذه الادعاءات في تقارير علنية تصدر كل ثلاثة

⁽⁴⁾ قبل عام 2018، كانت الإجراءات المتأخرة هي الإجراءات غير المنفذة في غضون المدة الزمنية المحددة في تقرير المراجعة أو المستندة إلى إطار زمني محدث من الإدارة في نظام تتبع التوصيات ومتابعتها.

أشهر في هذا الموقع: <https://www.un.org/preventing-sexual-exploitation-and-abuse/content/quarterly-updates>

- 45- ويتولى مكتب التنقيش والتحقيق أيضا المسؤولية عن إجراء تنقيشات. والتنقيشات هي تحريات يمكن إجراؤها في مجال من مجالات المخاطر المتصورة خارج سياق خطة عمل الضمان السنوية أو عدم وجود أي ادعاء محدد. والغرض من التنقيش هو اكتشاف الحقائق التي يمكن في حال ثبوتها أن تدل على ارتكاب مخالفات.
- 46- ويمكن إحالة حالات سوء السلوك المشتبه بها التي تحدد أثناء الاستعراضات الاستباقية للنزاهة أو التنقيشات إلى مكتب التنقيش والتحقيق لتقييمها والتحقيق فيها رسميا عند الاقتضاء.
- 47- واتخذ مكتب التنقيش والتحقيق خطوات حازمة لضمان وفاء البرنامج بالتزامه بتعزيز بيئة عمل أخلاقية وأمنة وخالية من أية إساءات، والحفاظ في الوقت نفسه على مبدأ عدم التسامح مطلقا مع التدليس والفساد، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش الجنسي، وسائر أشكال سوء السلوك. ويشمل عدم التسامح مطلقا في هذه الحالات التزام مكتب التنقيش والتحقيق بتقييم الادعاءات المتعلقة بوقوع حالات خرق لسياسات البرنامج عند الإبلاغ عنها، والتحقيق في الادعاءات الموضوعية عندما يوجد ما يبررها. كما يشمل عدم التسامح مطلقا التزام الإدارة باتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة عندما تثبت التحقيقات صحة الادعاءات.

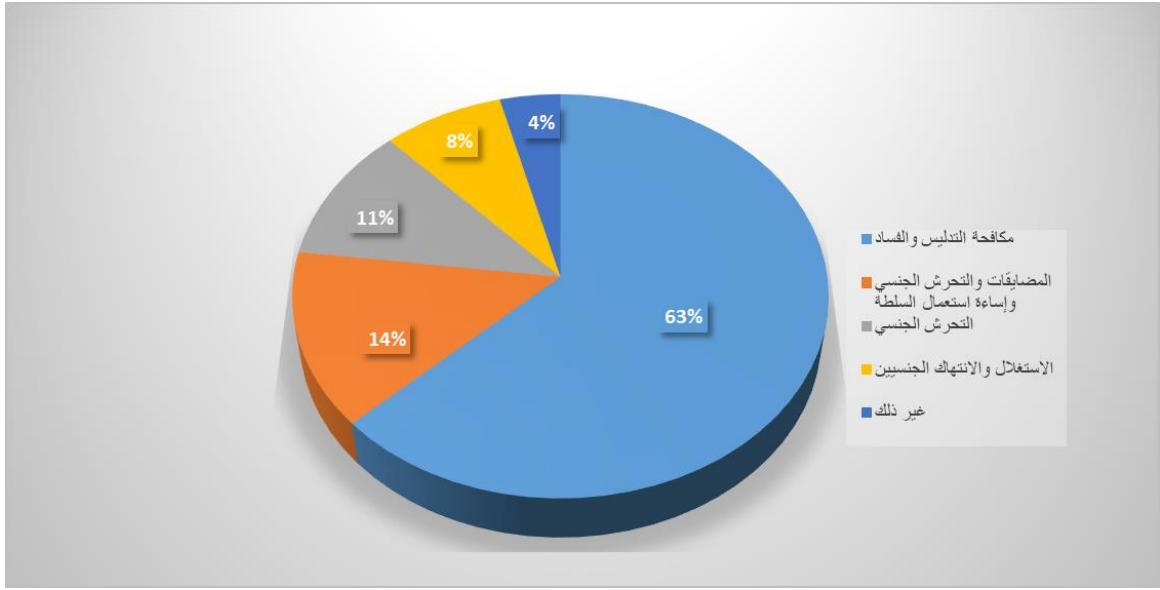
نتائج أعمال التحقيق

- 48- يتمثل الهدف من التحقيق في تحديد الحقائق وتقديم ما يكفي من الأدلة والتحليل لتقرير ما إذا كانت قد وقعت أية مخالفة، وفي حالة وقوعها تحديد الأشخاص المسؤولين أو الكيانات المسؤولة عنها، وكذلك تمكين إدارة البرنامج من اتخاذ التدابير إذا وجد ما يبرر ذلك على ضوء نتائج التحقيق. كما أن التحقيقات التي يجريها مكتب التنقيش والتحقيق يمكن أن تبرز للإدارة أوجه ضعف المراقبة لتكون الإدارة بعد ذلك مسؤولة عن تنفيذ الإجراءات ومعالجة هذه المسائل. وعندما يسفر التحقيق عن أدلة تثبت ارتكاب سلوك جنائي، يمكن لمكتب التنقيش والتحقيق التوصية بإحالة القضية إلى السلطات الوطنية المختصة.
- 49- وعلى الرغم من الزيادة غير المسبوقة في الإبلاغ عن المسائل المتصلة بسوء السلوك الداخلي نتيجة لاهتمام وسائل التواصل الاجتماعي، وحملات التوعية الداخلية، والتغييرات في سياسة البرنامج بشأن المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز، يركز مكتب التنقيش والتحقيق عمله في عام 2018 على أنشطة التحقيق المتصلة بمخاطر التدليس والفساد، دون حدوث تحول كبير في محور تركيز القضايا منذ عام 2017 (ركز 67 في المائة من القضايا في عام 2017 على التدليس مقابل 61 في المائة في عام 2018). وينبغي الإشارة إلى أن الإبلاغ عن التدليس والفساد ازداد أيضا بسبب الجهود الاستباقية من مكتب المفتش العام في تطبيق نهج تركز على التدليس، مثل الاستعراضات الاستباقية للنزاهة والتنقيشات.
- 50- وفي إطار معالجة العدد المتزايد من القضايا، أضيف عدد آخر من المحققين من خلال طلبات تمويل إضافية وافقت عليها الإدارة التنفيذية في عام 2017. وفي عام 2018، أعاد مكتب التنقيش والتحقيق النظر في عملية تلقي الشكاوى، وقام في ضوء ذلك بتكوين وحدة متخصصة لتلقي الشكاوى. ويتمثل دور وحدة تلقي الشكاوى في إدارة وترشيد كامل عملية تلقي القضايا وفحصها وإجراء مراجعة أولية للمعلومات الواردة، والسعي إلى إجراء مزيد من التحقق و/أو الإثبات عند الضرورة، وتوفير ذلك معلومات كافية عند الانتهاء من عملية التقييم لفرز القضايا وتحديد أولوياتها بشكل مناسب.
- 51- ولدى مكتب التنقيش والتحقيق أهداف رئيسية للأداء في استكمال التحقيقات، غير أن مدة استكمال التحقيقات باتت أطول خلال هذه السنة بسبب الزيادات الحادة والمفاجئة في الشكاوى وعدم القدرة على تعيين مرشحين بسرعة وتعقد القضايا. وازداد عدد التحقيقات التي تجاوزت هدف الأداء المحدد بستة أشهر في عام 2018، حيث ظلت 14 قضية قيد التحقيق في نهاية السنة دون الوفاء بالهدف المحدد مقابل قضية واحدة في عام 2017. وفي ضوء استمرار زيادة أعداد الشكاوى شهريا، يعيد مكتب التنقيش والتحقيق تقييم احتياجاته من الموظفين لضمان استمراره في الوفاء بولايته. ويقارن الجدول الوارد أدناه بين أعداد القضايا وأنشطة التحقيق في كل سنة من عام 2015 حتى عام 2018:

الجدول 5: حالة أنشطة التحقيق في الفترة 2015-2018				
2018	2017	2016	2015	
368	186	136	161	عدد البلاغات الواردة في السنة الحالية
25	10	17	21	التحقيقات المرحلة من السنة السابقة
9	5	-	-	الشكاوى المرحلة من السنة السابقة إلى السنة الحالية
402	201	153	182	مجموع عدد القضايا التي يجري التعامل معها خلال السنة
(68)	(22)	(37)	(23)	الإحالة إلى وكالات أو إلى إدارات أخرى (الموارد البشرية، الإدارة الميدانية، الأخلاقيات، أمين المظالم، وكالات الأمم المتحدة الأخرى، الشركاء المتعاونون، إلخ)
(152)	(105)	(56)	(69)	شكاوى لا تسفر عن فتح تحقيق رسمي، بما يشمل الشكاوى المتكررة
(82)	(9)	-	-	الشكاوى المتبقية في سجلات الإبلاغ حتى نهاية السنة
100	65	60	90	مجموع التحقيقات التي جرى التعامل معها خلال السنة
				توزيع التحقيقات المفتوحة:
66	50	43	69	تحقيقات متصلة بادعاءات خلال السنة الحالية
34	15	17	21	تحقيقات متصلة بادعاءات خلال السنة السابقة
(47)	(25)	(10)	(17)	تحقيقات جارية في نهاية السنة
53	40	50	73	القضايا التي انتهى التحقيق فيها خلال السنة الحالية

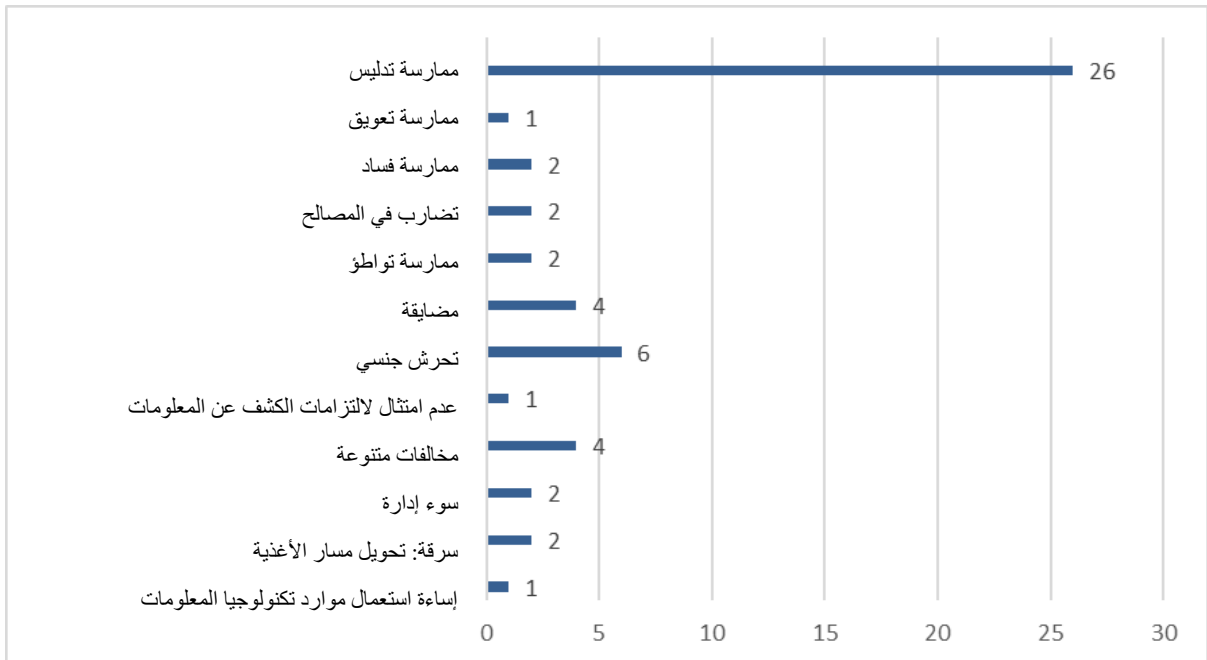
52- وكانت غالبية الشكاوى (63 في المائة) المقدمة في عام 2018 تتعلق بحالات خرق سياسة مكافحة التدليس والفساد، حيث مثلت حالات خرق سياسة مكافحة المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة 25 في المائة من القضايا، منها 11 في المائة مرتبطة بادعاءات ارتكاب تحرش جنسي. وتمثل نسبة الشكاوى المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين 8 في المائة من عدد الشكاوى بينما تمثل المسائل الأخرى المتبقية 4 في المائة (إساءة استعمال الأصول، وعدم الكشف عن تضارب المصالح، وما إلى ذلك). ومن بين 402 شكوى تم التعامل معها في عام 2018، أغلقت 220 شكوى شملت 60 إحالة داخلية و8 إحالات خارجية. وأغلقت الشكاوى المتبقية التي بلغ عددها 152 شكوى لدواع مثل عدم التوصل إلى أدلة، وازدواجية الشكاوى، أو عدم وجود ما يثبت خرق السياسات. وفي عام 2018، عمل مكتب التفتيش والتحقيق في 100 تحقيق. ويبين الشكل البياني الوارد أدناه توزيع التحقيقات التي جرت إدارتها حسب نوع الشكاوى.

الشكل 4: التحقيقات في عام 2018 حسب النوع



53- وفي عام 2018، باشر مكتب التفتيش والتحقيق 66 تحقيقاً جديداً ورحل أو فتح 34 تحقيقاً من السنة السابقة بما مجموعه 100 تحقيق لا يزال جارياً أو تم استكماله خلال السنة. ومن بين هذه القضايا، انتهى التحقيق في 53 قضية، وأثبت التحقيق صحة 33 بلاغاً. ولا يزال الرصيد جارياً. ويطبق البرنامج معايير صارمة بشأن الأدلة المطلوبة لإثبات صحة الادعاءات، ويشترط إثبات الادعاءات بما لا يدعو أي مجال للشك. وتم الوفاء بمعايير الإثبات المطلوبة في القضايا التي ثبتت صحتها التي يلخصها الشكل التالي.

الشكل 5: التحقيقات المستكملة في عام 2018 حسب النوع



التحقيق في قضايا التديليس

54- لا يزال نشاط التحقيق منصبا على التديليس الذي يرتكبه الموظفون والبائعون وكذلك المستفيدون والشركاء الخارجيون، ويغطي هذا النشاط مجموعة من مخططات التديليس في تسجيل المستفيدين وتوزيع الأغذية والمستودعات، وأنشطة الشراء، والوجبات المدرسية.

55- وحدد عدد من تحقيقات مكتب التفتيش والتحقيق التي أنجزت في عام 2018 خسائر نجمت عن حالات ثبت ارتكابها. وأفضل طريقة لوصف التديليس الذي يثبت ارتكابه هو التديليس الذي تؤيده أدلة يجمعها مكتب التفتيش والتحقيق أثناء التحقيق. والتديليس المفترض هو تقدير أو نطاق الخسائر المحسوبة بمساعدة من الإدارة بالاستناد إلى افتراضات من قبيل مدة التديليس والفترة الزمنية التي ربما وجدت فيها الظروف المفضية إلى التديليس. وتقدم هذه المبالغ لأغراض المعلومات فقط ولم يتم التثبت من صحتها أو مراجعتها على أي نحو آخر.

56- وعندما يحدد التديليس، تسعى الإدارة إلى جمع الخسائر من خلال الوسائل التعاقدية والقانونية أو من خلال مطالبات التأمين، حسب الاقتضاء. وفي حالات معينة، يمكن أن يشمل جمع الخسائر أيضا استبدال المنتجات العينية. وتبذل جهود جمع الخسائر ويتم تتبعها من جانب الإدارة، وبالتالي لا يشار إلى تلك المبالغ أدناه. ويلخص الجدول التالي مختلف أنواع التديليس المحددة من خلال التحقيقات في التديليس التي أنجزت وأثبت مكتب التفتيش والتحقيق صحتها وصنفت حسب نوع الأشخاص المسؤولين عن ارتكابها:

الشكل 6: مبالغ التديليس حسب النوع

تديليس - موقد بأدلة		تديليس - مفترض (مقدر وغير مراجع)		النوع
دولار أمريكي	%	دولار أمريكي	%	
1 274	> 1%	15 671	3%	أنشطة تديليس - موظفو البرنامج
7 940	1%	310 867	53%	أنشطة تديليس - البائعون
723 573	97%	121 726	21%	أنشطة تديليس - الشركاء المتعاونون/المنظمات غير الحكومية
-	-	120 734	21%	تحويل مسار الأغذية - موظفو البرنامج
14 500	2%	12 352	2%	تحويل مسار الأغذية - الشركاء المتعاونون/المنظمات غير الحكومية
747 287	100%	581 350	100%	المجموع

57- وتم الانتهاء في عام 2018 من 26 تحقيقا في ادعاءات بوقوع أنشطة تديليس أو ارتكاب سرقة، منها 14 تحقيقا كشف عن تعرض البرنامج لخسائر. ويلخص الشكل 6 أعلاه هذه الخسائر. وإذا تبين خرق موظفي البرنامج سياسته بشأن مكافحة التديليس والفساد، تقدم تقارير التحقيق إلى شعبة الموارد البشرية والإدارة لاتخاذ إجراءات تأديبية قد تصل إلى حد إنهاء الخدمة ويخطر البائعون والشركاء المتعاونون/المنظمات غير الحكومية إذا تبين مسؤوليتها عن أنشطة تديليس وتفرض جزاءات عليها عند الاقتضاء.

المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز

58- في عام 2018، تلقى مكتب التفتيش والتحقيق 29 شكوى بوقوع تحرش جنسي، مقابل 30 حالة تحرش جنسي في الفترة من عام 2006 إلى عام 2017. ويعتقد أن زيادة عدد شكاوى التحرش الجنسي راجعة إلى التغيير في سياسة البرنامج بشأن المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة فضلا عن النطاق التنظيمي والتركيز الإعلامي على التحرش الجنسي. ومع ذلك، لا يعتقد بأن ازدياد عدد البلاغات يعبر عن زيادة في عدد حوادث التحرش الجنسي.

59- وانتهى مكتب التفتيش والتحقيق خلال السنة من إجراء سبعة تحقيقات في قضايا تحرش جنسي تمس موظفين في البرنامج، منها خمس قضايا أقيم الدليل عليها وقضية واحدة لم يقدّم دليل عليها. ولم تثبت صحة قضية إضافية تم الإبلاغ عنها في البداية باعتبارها تحرشا جنسيا، على الرغم من أن التحقيق كشف عن وجود عنصر آخر متعلق بسوء تصرف من موظفين أثناء عملية التحقيق. واستمرت التحقيقات في حالات التحرش الجنسي جارية حتى نهاية السنة على الرغم من أن تسعة من القضايا التي قدمت في وقت متأخر من السنة لا تزال قيد التقييم. ويعرف التحرش الجنسي في سياسة البرنامج بشأن المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة ويشمل كل ما يشكل تحرشا جنسيا من قول أو فعل. ومن بين قضايا التحرش الجنسي التي تم الانتهاء منها في عام 2018، لم تشمل أي منها أية حالات عنف جنسي أو اغتصاب.

60- وأثرت أيضا التغييرات التي أدخلت سياسة المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة في مارس/آذار 2018 على عدد الشكاوى المقدمة بشأن سائر مجالات سوء السلوك، مثل المضايقات، وإساءة استعمال السلطة، والتمييز. وقدمت في عام 2018 أكثر من 100 شكوى بوقوع مضايقات أو إساءة استعمال السلطة أو التمييز، ولكن لم تثبت صحة الادعاءات إلا في عدد قليل للغاية من تلك القضايا. ويحال كثير من القضايا في هذا المجال، بعد مراجعة من مكتب التفتيش والتحقيق وبالتشاور مع الأشخاص المتضررين، إلى الإدارة أو الموارد البشرية أو أمين المظالم لمعالجتها من خلال التسوية غير الرسمية. وتشمل الشكاوى التي تحال عموما خلافات في أماكن العمل المشتركة أو حالات سوء تفاهم من الأفضل تسويتها من خلال الوساطة أو التواصل بين الأطراف. غير أن 12 قضية مضايقات أو إساءة استعمال سلطة فتحت في عام 2018 وتم الانتهاء من 4 قضايا منها بحلول نهاية السنة. وكانت هناك 13 شكوى قيد التقييم حتى نهاية السنة لتحديد ما إذا كان هناك ما يبرر فتح تحقيق فيها.

الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

61- عقب قيام الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2016 بتعيين منسق خاص لتعزيز تصدي الأمم المتحدة لحوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين، اتخذت عدة مبادرات لمنعها والاستجابة للادعاءات بشأنها سواء على المستوى المشترك بين الوكالات أو داخل البرنامج. ويشمل ذلك تنفيذ استراتيجية شاملة لتغيير الطريقة التي تنظر بها وكالات الأمم المتحدة مجتمعة إلى حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتسعى إلى منعها، وتستجيب للادعاءات بشأنها.

62- ويواصل مكتب التفتيش والتحقيق تقديم إسهاماته في التعاون المشترك بين الوكالات في مجال إجراءات التحقيق وبروتوكولات جمع الأدلة للمساعدة على إجراء التحقيقات الإدارية في هذه الأنواع من الادعاءات، وكذلك تعزيز إجراءات إحالة المسائل الجنائية إلى سلطات إنفاذ القانون عند الاقتضاء.

63- وتلقى مكتب التفتيش والتحقيق 36 شكوى بشأن وقوع استغلال وانتهاك جنسيين في عام 2018، وأغلق 22 ادعاء أو أحيل إلى جهات أخرى لاتخاذ إجراءات بشأنها. وأجري تقييم لاثني عشر من تلك الادعاءات وأغلقت لعدم التوصل إلى ما يثبت وقوع استغلال وانتهاك جنسيين أو لانطوائها على مسائل خارجة عن نطاق ولاية البرنامج (من ذلك مثلا أن الشخص الضحية لم يكن طفلا أو مستفيدا من أية مساعدة من البرنامج، ولذلك عولجت المسألة من قبل سلطات إنفاذ القانون أو كانت تتجاوز قدرة البرنامج على التحقيق). وأحيلت عشر قضايا إلى إدارات أخرى داخل البرنامج أو إلى جهات التحقيق لدى الشركاء المتعاونين (موظفون من خارج البرنامج)، أو أحيلت مباشرة إلى سلطات إنفاذ القانون. وكانت التحقيقات لا تزال جارية في 14 قضية استغلال وانتهاك جنسيين حتى نهاية السنة. ولم تستكمل أية تحقيقات في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين خلال السنة.

64- وفي مقابل العدد الكبير من الادعاءات التي وردت في عام 2018، لم يتم التحقيق إلا في ادعاءين بارتكاب استغلال وانتهاك جنسيين خلال السنة السابقة. ويعتقد أن هذه الزيادة في البلاغات مرتبطة بالجهود التي يبذلها البرنامج لتحسين الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وزيادة الوعي على نطاق القطاع الإنساني بصفة عامة. ولمزيد من المعلومات عن طبيعة القضايا التي أبلغت إلى البرنامج في هذا المجال، يمكن الرجوع إلى التقرير الفصلي الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة الذي سبقت الإشارة إليه في هذا التقرير.

التفتيشات

- 65- بالإضافة إلى التحقيقات، أجرى مكتب التفتيش والتحقيق أيضا ثلاثة تفتيشات في عام 2018، اثنان منها بشأن توزيع الأغذية وإدارة المستفيدين في أوغندا وجيبوتي، وواحد بشأن مقدم خدمات مالية.
- 66- وركز نشاط التفتيش في أوغندا خلال عام 2018 بالدرجة الأولى على مخاطر التدليس المرتبطة بتسجيل المستفيدين وتوزيع الأغذية. ولا يزال العمل جاريا في بعض التحقيقات التي أحييت من خلال جهود التفتيش، كما تم الانتهاء من تحقيقات أخرى. ونفذت الإدارة التسجيل البيومتری والتحقق من المستفيدين في أوغندا في محاولة منها لتقليص حجم المواد الغذائية التي تباع في الأسواق المحلية بعد توزيعها، ولتحسين جودة البيانات وكميات الطلبات فيما يتصل بعدد المستفيدين الذين تقدم إليهم الخدمة. ومن المتوقع أن تتحسن كثيرا ضوابط مكافحة التدليس في البرنامج بفضل تلك الجهود، بالإضافة إلى تحسين تتبع الأغذية على طول سلسلة الإمداد وتحسن الضوابط على المستودعات، وقوة نظم إدارة شكاوى المستفيدين، وتوسيع رصد الأنشطة الميدانية التي يجريها الشركاء المتعاونون.
- 67- واختتمت التفتيشات بشأن مقدم خدمات مالية والتوزيع العام للأغذية في جيبوتي منذ ذلك الحين وصدرت تقاريرها في أبريل/نيسان 2019.

المشروعات والتقارير الأخرى

- 68- وأخيرا، أصدر مكتب التفتيش والتحقيق تقريرين استعراضيين لغرضين خاصين، وتقريرين بشأن توصيات المراقبة الداخلية، ورسالة بشأن الآثار الإدارية. وترد قائمة بجميع تقارير مكتب التفتيش والتحقيق في الملحق الثاني.

الملحق الأول

تقارير الضمان والتصنيفات في عام 2018

الملحق الأول – ألف: تقارير المراجعة والتصنيفات ⁽⁵⁾		
التصنيف	الرقم المرجعي	مهمة المراجعة
لا يوجد	لا يوجد	1 الاستعراض المستندي لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها المنبثقة عن مراجعة تعزيز القدرات القطرية التي أجريت في عام 2016
مرض جزئيا – بحاجة لبعض التحسين	AR/18/06	2 المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في الفلبين
مرض جزئيا – بحاجة لبعض التحسين	AR/18/07	3 المراجعة الداخلية لإدارة السفر في مهام رسمية في مقر البرنامج
مرض جزئيا – بحاجة لبعض التحسين	AR/18/08	4 المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في جنوب السودان
مرض جزئيا – بحاجة لبعض التحسين	AR/18/09	5 المراجعة الداخلية للنقل البري
مرض جزئيا – بحاجة لبعض التحسين	AR/18/10	6 المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في بوروندي
مرض جزئيا – بحاجة لتحسين كبير	AR/18/11	7 المراجعة الداخلية للرصد في البرنامج
غير مرض	AR/18/12	8 المراجعة الداخلية لإدارة الأصول في البرنامج
مرض جزئيا – بحاجة لبعض التحسين	AR/18/13	9 المراجعة الداخلية لأنشطة دعم الأسواق الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة في كولومبيا
مرض جزئيا – بحاجة لبعض التحسين	AR/18/14	10 المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في مدغشقر
مرض جزئيا – بحاجة لبعض التحسين	AR/19/01	11 المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في تونس
مرض جزئيا – بحاجة لتحسين كبير	AR/19/02	12 المراجعة الداخلية لتطوير نظام كوميث وتنقيده
مرض جزئيا – بحاجة لتحسين كبير	AR/19/03	13 المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في جمهورية أفريقيا الوسطى
غير مرض	AR/19/04	14 المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في ليبيا
مرض جزئيا – بحاجة لتحسين كبير	AR/19/05	15 المراجعة الداخلية لشراء الأغذية في البرنامج
مرض جزئيا – بحاجة لبعض التحسين	AR/19/06	16 المراجعة الداخلية لتنفيذ البرنامج للمساعدة الغذائية العامة وأنشطة سبل كسب العيش في الجمهورية العربية السورية
مرض جزئيا – بحاجة لبعض التحسين	AR/19/07	17 المراجعة الداخلية لبرنامج إدارة ثغرات تكنولوجيا المعلومات في البرنامج
مرض جزئيا – بحاجة لبعض التحسين	AR/19/XX	18 المراجعة الداخلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المكاتب القطرية
غير مرض	AR/19/XX	19 المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في ليبيريا
مرض جزئيا – بحاجة لبعض التحسين	AR/19/XX	20 المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في ليسوتو

⁽⁵⁾ تقارير المراجعة الداخلية متاحة في: <https://www.wfp.org/about/oversight/audit-inspection-reports>

الملحق الأول – باء: مجالات الضمان الاستشاري			
اسم التقرير	الرقم المرجعي	تاريخ الإصدار	
مشروع سلسلة الكتلة للتحويلات القائمة على النقد في البرنامج	AA-18-03	سبتمبر/أيلول 2018	1
المخاطر والرقابة في المنظمات غير الحكومية	AA-18-04	سبتمبر/أيلول 2018	2

الملحق الأول – جيم: تقارير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة			
اسم التقرير	الرقم المرجعي	تاريخ الإصدار الفعلي/المتوقع	
الاستعراض الاستباقي للنزاهة بشأن استحقاقات الموظفين	PIR-01-18	أغسطس/آب 2018	1
الاستعراض الاستباقي للنزاهة بشأن إدارة معلومات البائعين	PIR-02-18	سبتمبر/أيلول 2018	2
الاستعراض الاستباقي للنزاهة بشأن توزيع الأغذية في جنوب السودان	PIR-01-19	أبريل/نيسان 2019	3
الاستعراض الاستباقي للنزاهة – هاييتي	PIR-03-18	ديسمبر/كانون الأول 2018	4
الاستعراض الاستباقي للنزاهة – تشاد	PIR-02-19	أبريل/نيسان 2019	5

الملحق الثاني

تقارير مكتب التفتيش والتحقيق في عام 2018

الملحق الثاني – ألف: تقارير التحقيق المثبتة بأدلة			
رقم التقرير	اسم التقرير	تاريخ الإصدار	
المكتب الإقليمي في بانكوك – آسيا والمحيط الهادئ			
1	I 34/17	التحرش الجنسي – موظفون	2018/01/15
2	I 05/18	ممارسة تدليس وإساءة استعمال الأموال – شريك متعاون	2018/05/07
3	I 04/18	تحرش جنسي – موظفون	2018/06/01
4	I 29/18	تحرش جنسي – موظفون	2018/09/13
5	I 31/18	ممارسة تدليس – موظفون	2018/09/24
6	I 23/18	تحرش جنسي ومضايقات – موظفون	2018/09/28
7	I 24/18	تعويق وإساءة استعمال الأصول – موظفون	2018/09/28
8	I 30/18	مضايقات/موظفون	2018/12/04
المكتب الإقليمي في القاهرة – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى			
9	I 32/17	سوء إدارة – شريك متعاون	2018/01/29
10	I 38/17	مخالفات في التعيين وممارسات تعويق – موظفون	2018/03/06
11	I 50/17	مخالفات في التعيين – موظفون	2018/03/26
12	I 21/18	مخالفات في التعيين – موظفون	2018/12/04
المكتب الإقليمي في داكار – غرب أفريقيا			
13	I 39/17	ممارسات تدليس وتواطؤ – موظفون	2018/05/08
14	I 51/17	ممارسة تدليس – موظفون	2018/05/22
15	I 45/18	عدم الإبلاغ عن تهمة جنائية سابقة – موظفون	2018/10/24
المكتب الإقليمي في جوهانسبرغ – الجنوب الأفريقي			
16	I 01/18	ممارسة تدليس – موظفون	2018/05/25
17	I 02/18	تدليس في استرداد النفقات الطبية – موظفون	2018/09/06
18	I 19/18	ممارسة تدليس – موظفون	2018/12/13
19	I 38/18	ممارسة تدليس – موظفون	2018/12/21
المكتب الإقليمي في نيروبي – شرق أفريقيا			
20	I 29/17	تضارب المصالح والتدليس والتواطؤ – موظفون	2018/02/20
21	I 29/17B	تضارب في المصالح وعدم الإقرار بأنشطة أعمال خارجية – موظفون	2018/07/06
22	I 29/17C	تضارب المصالح وعدم الإعلان عن أنشطة أعمال خارجية – موظفون	2018/07/06
23	I 29/17D	تضارب في المصالح – موظفون	2018/07/06
24	I 37/17	ممارسة تدليس وتضارب في المصالح – موظفون	2018/02/20
25	I 53/17	ممارسات تدليس وتواطؤ – بائع	2018/04/12
26	I 54/17	ممارسات تدليس وتواطؤ – بائع	2018/04/12
27	I 55/17	ممارسة تواطؤ – بائع	2018/04/12
28	I 33/17	تضارب في المصالح – موظفون	2018/01/24

الملحق الثاني – ألف: تقارير التحقيق المثبتة بأدلة			
رقم التقرير	اسم التقرير	تاريخ الإصدار	
المكتب الإقليمي في بنما – أمريكا اللاتينية والكاريبي			
29	I 48/17	إساءة استعمال موارد تكنولوجيا المعلومات – موظفون	2018/03/06
30	I 03/18	ممارسات تدليس وفساد وتواطؤ وتضارب في المصالح – موظفون	2018/05/22
31	I 06/18	ممارسات تدليس وفساد وتواطؤ وتضارب في المصالح – موظفون	2018/05/28
32	I 33/18	تحرش جنسي – موظفون	2018/10/01
33	I 40/18	ممارسة تدليس – شريك متعاون	2018/11/15

الملحق الثاني – باء: تقارير التحقيق المثبتة بأدلة من جهات أخرى			
رقم القضية	اسم التقرير	تاريخ الإصدار	
1	المكتب الإقليمي في نيروبي – سوء سلوك تورط فيه موظفون تابعون لشريك متعاون في التغذية المدرسية. أحيلت القضية إلى الشريك المتعاون وسلطات إنفاذ القانون لفتح تحقيق فيها – مثبتة بأدلة	2018/12/13	I 18/18

الملحق الثاني – جيم: التقارير الأخرى الصادرة عن مكتب المفتش العام			
رقم القضية	اسم التقرير	تاريخ الإصدار	
1	المكتب الإقليمي في داكار – تقرير عن توصيات المراقبة الداخلية	2018/04/06	I 36/17
2	المكتب الإقليمي في القاهرة – تقرير عن توصيات المراقبة الداخلية	2018/04/24	I 32/17
3	استعراض خاص تورط فيه أحد البائعين للبرنامج	المكتب الإقليمي في القاهرة – استعراض التحقيق في التلاعب في سلامة الأغذية وجودتها	2018/05/30
4	استعراض خاص الموظفين في مكتب قطري	المكتب الإقليمي في القاهرة – استعراض خاص لشكاوى الموظفين وقرارات تخفيض الموظفين في مكتب قطري	2018/07/27
5	X 101/18	المكتب الإقليمي في نيروبي – رسالة بشأن الآثار الإدارية	2018/12/19

الملحق الثاني – دال: تقارير التفتيش			
رقم المرجعي	اسم التقرير	تاريخ الإصدار الفعلي/المتوقع	
1	تقرير التفتيش عن عمليات البرنامج في أوغندا	IR/01/2018	يوليو/تموز 2018
2	تقرير التفتيش عن عمليات البرنامج في جيبوتي	IR/01/2019	مارس/آذار 2019
3	تقرير التفتيش عن مقدم خدمات مالية	IR/02/2019	أبريل/نيسان 2019